الأنباء
الخميس 22 سبتمبر 2011

بديع: إذا أراد الرئيس القادم مخالفة الدستور والبرلمان فستنكسر أسنانه

أكد د.محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، انه لا وجود لصفقات بين الإخوان والمجلس العسكري، وأن الجماعة تقدر وتثمن دور المجلس الذي حمى الثورة منذ البداية، مضيفا أن الجماعة ستدفع المجلس إلى الأمام بالنصيحة، موضحا أن معرفة الإخوان بأعضاء المجلس العسكري مطمئنة.

د.محمد بديع

وأبدى المرشد تعجبه من هجوم العلمانيين وبعض الأحزاب ومنها التجمع، متسائلا عن مصدر تلك العداوة ـ حسب قوله ـ مؤكدا ان الإخوان لا يردون الإساءة بالإساءة، وأنه شخصيا يتعرض لسباب بأبيه وأمه على «فيسبوك»، وأكد أنه أرسل وفدا من قيادات الإخوان للعزاء في خالد جمال عبدالناصر، رغم ما يشاع عن العداء القديم بين الإخوان وعبدالناصر.

وقال بديع إنه تعرض لسؤال عن عدم انتقام الإخوان ممن ظلموهم وعذبوهم، فرد بأن انتقام الله عز وجل هو الأشد، مدللا بحادث حمزة البسيوني في عهد عبدالناصر الذي عذب الإخوان ومصرعه في حادث سيارة وتحوله الى أشلاء وأن نائب مدير سجن طرة محمد الغنام هو من نقل لهم الخبر داخل السجن.

وشدد المرشد على استقلالية الحزب عن الجماعة لكنه في الوقت نفسه يأخذ فكر وخط الجماعة ولكنه مستقل بقياداته وتنظيماته وأن الجماعة ستقدم الدعم المالي للحزب، مضيفا أن الحزب مفتوح لكل المصريين وأن من بينه 100 من المسيحيين مؤسسين بالحزب ونائبه مسيحي، وهناك 976 امرأة من المؤسسين.

وقال بديع ان الحزب سيصدر جريدة باسمه وهناك قناة الإخوان المسلمين باسم مصر 25، وجدد تأكيده بأن الإخوان لن يقدموا أي مرشح للرئاسة من بينهم، كما يرفضون تولي مسيحي رئاسة الدولة أو امرأة وهذه من مبادئ الجماعة.

ودافع بديع عن تحالفات الجماعة واستقبالها أي فصيل سياسي قائلا الجميع ينسق مع الإخوان قبل وبعد الثورة، وأنه استقبل أيمن نور وحمدين صباحي في عام 2010 وطلب الاثنان دعم الجماعة في الترشح لرئاسة الجمهورية.

وأكد بديع ضرورة أن يكون الرئيس القادم خادما للشعب وأن يكون «ترسا» في ماكينة مصر، وإذا أراد أن يدور عكس الماكينة وتروسها المكونة من الدستور والبرلمان «تتكسر اسنانه» حسب قوله.

الى ذلك، وصف المرشح المحتمل للرئاسة المصرية حازم صلاح أبوإسماعيل ـ المعروف بانتمائه للتيار الديني ـ زعيم تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن بالشهيد، الذي ضحى بماله وجسده من أجل نصرة الإسلام، وأردف اسمه بـ ﷺ، كما دعا له بأن يحسبه مع الشهداء والقديسين.

وقال أبو إسماعيل في فيديو نشر على موقع يوتيوب: «رحم الله أسامة بن لادن ﷺ ورحمه الله رحمة واسعة، وأسأل الله أن يتقبله في الصديقين والشهداء والصالحين».

وأوضح المرشح الرئاسي المصري أن اختلاف الرؤى ووجهات النظر بين أي شخص وبن لادن لا ينفي عنه صفة الشهادة، أي أنه شهيد رغم اختلاف البعض معه في وجهة النظر.

وأضاف «بن لادن كان يستطيع أن ينفق الملايين في سبيل الله، لكنه آثر أن يخرج بجسده وولده وأسرته وماله ويذهب إلى خطوط الوغى، أماجدنا شهداء دائما».

وقال: «وأظنه الآن ـ إن شاء الله ـ ممن يقول يا ليت قومي يعلمون».

وتمنى أن يثأر المسلمون لدم بن لادن في وقت قريب، مع كل شهداء الإسلام مثل عبدالله عزام، وأحمد ياسين وغيرهم.

احتياطيات الذهب بالبنك المركزي المصري تبلغ أكثر من 75 طناً

القاهرة ـ يو.بي.آي: اظهرت نتائج عمليات مراجعة أجراها البنك المركزي المصري للاحتياطيات لديه ان احتياطي الذهب بلغ نحو 75,6 طنا. وقالت صحيفة «المصري اليوم» بعددها امس ان البنك اكد ببيان اصدره ان عمليات المراجعة اثبتت عدم وجود اي نقص في كميات الذهب عن آخر مراجعة تم اجراؤها قبل نحو خمس سنوات.

واشار البنك الى ان نتائج المراجعة لاحتياطي الذهب المودع بخزائنه جاءت مطابقة لنتائج المراجعة السابقة ومع ما هو مثبت بسجلات البنك.

وفي سياق متصل اشارت «المصري اليوم» الى ان مصادر مسؤولة بالبنك المركزي اكدت ان نتائج هذه المراجعة تنفي ما تردد عن تهريب احتياطي مصر من الذهب عقب ثورة 25 يناير الماضي. وكانت تقارير صحافية ذكرت ان النظام المصري السابق قام بتهريب كميات كبيرة من العملات الاجنبية وسبائك الذهب الموجودة بالبنك المركزي ضمن احتياطيات مصر من الذهب.

شركة برمجيات بريطانية تنفي أنها قدمت لمصر برنامج كمبيوتر للتجسس على الإنترنت

لندن ـ كونا: نفت شركة بريطانية للبرمجيات امس انها قد عرضت على مصر برنامج كمبيوتر للتجسس على الانترنت لتستخدمه في استهداف الناشطين ابان حكم الرئيس السابق محمد حسني مبارك.

وذكرت هيئة الاذاعة البريطانية (بي.بي.سي) ان شركة «غاما انترناشيونال» قدمت البرنامج لمصر وهو يصيب اجهزة الكمبيوتر بڤيروس يتجسس على الاتصالات الصوتية عبر الانترنت والبريد الالكتروني، مشيرة الى ان البرنامج استخدم لفترة تجريبية لمدة خمسة اشهر نهاية العام الماضي.

واشارت الى انها عثرت على الوثائق التي تؤكد قيام السلطات المصرية بالتجسس على وسائل الاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي في مقر مباحث امن الدولة.

وتعليقا على ذلك قال وزير الخارجية والمسؤول عن قضايا امن الكمبيوتر وليام هيغ بعد اطلاعه على الادلة التي جمعتها لـ «بي.بي.سي» انه سيراجع قيود التصدير «بشكل دقيق» لافتا الى ان «تصدير اي سلع يمكن ان تستخدم في القمع امر نود ان نوقفه».

واضاف هيغ ان بريطانيا لديها نظام ترخيص تصدير قوي، مشيرا الى ان عددا من رخص التصدير سحبت من شركات تصدر معدات مثيرة للقلق الى ليبيا وتونس والبحرين لكنه اقر بان مسألة برامج الكمبيوتر «صعبة التدقيق».

واوضح ان «تلك منطقة رمادية لانه قد تكون استخدامات متعددة للبرنامج الواحد الا اننا سنبحث هذا الامر بدقة واذا حصلت الحكومة على اي ادلة او اذا صادفنا اي دليل على استخدام تكنولوجيا بريطانية لاغراض القمع في اي بلد اخر فسنتخذ الاجراءات الصارمة التي اتخذناها بحق معدات اخرى».

إسرائيل تعيد طباعة كتاب ديني عمره 30 عاماً توقع انهيار السلام مع مصر

المجلس العسكري: «الطوارئ» مستمرة حتى نهاية يونيو المقبل

القاهرة ـ أ.ش.أ: نفى رئيس هيئة القضاء العسكري اللواء عادل المرسي صحة ما نشر في احدى الصحف القومية امس بانتهاء حالة الطوارئ في مصر الآن، واكد ان حالة الطوارئ مستمرة وقائمة حتى 30 يونيو من العام المقبل 2012 وفقا للقوانين واللوائح.

وأوضح رئيس هيئة القضاء العسكرى امس ان المجلس الاعلى للقوات المسلحة لم يصدر قرارا بإعلان او مد حالة الطوارئ، وقال ان حالة الطوارئ معلنة بالقرار الجمهوري رقم 560 لسنة 1981 وتم مدها بمقتضى القرار الجمهوري رقم 126 لسنة 2010 الذى نص في المادة الاولى منه على مد حالة الطوارئ المعلنة بالقرار الجمهوري رقم 560 لسنة 1981 لمدة عامين اعتبارا من اول يونيو 2010 وحتى 30 يونيو 2012، واصبح له قوة القانون بموافقة مجلس الشعب عليه، والذي مازال ساريا ونافذا حتى انتهاء المدة المحددة لانهاء حالة الطوارئ في 30 يونيو 2012، استنادا إلى المادة 62 من الاعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 الذي ينص على ان كان ما قررته القوانين واللوائح من احكام قبل صدور هذا الاعلان يبقى صحيحا ونافذا.

حمدين صباحي

صباحي: سأدعم حماس وحزب الله إذا أصبحت رئيساً

البرادعي وحمدين يطالبان الجيش بتعديل قانون الانتخابات

وتابع «ومع ذلك يجوز الغاؤها او تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الاعلان».

وأضاف انه بناء على ذلك فان ما تم اتخاذه من المجلس العسكري بمقتضى قرار رئيس المجلس رقم 193 لسنة 2011، فهو مجرد تعديل لبعض احكام قرار رئيس الجمهورية رقم 126 لسنة 2010، وقد تناول التعديل نص المادة الثانية من هذا القرار التي تحدد الحالات التي تطبق عليها الاحكام المترتبة على اعلان حالة الطوارئ خلال سريانها، من دون ان يمس مسألة اعلان حالة الطوارئ أو مدها.

وقال اللواء المرسي ان هذا التعديل جاء متفقا مع سلطات المجلس الاعلى للقوات المسلحة المنصوص عليها في المادة 56 من الاعلان الدستوري والتي تمنحه سلطة التشريع والسلطات والاختصاصات المقررة لرئيس الجمهورية بمقتضى القوانين واللوائح

الى ذلك طالب كل من د.محمد البرادعي وحمدين صباحي المرشحان المحتملان لرئاسة الجمهورية امس الاول المجلس العسكري بضرورة الاستجابة لمطالب القوى السياسية والحزبية بتعديل قانون الانتخابات ليصبح بنظام القائمة النسبية 100٪.

ودعا البرادعي في حسابه على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» إلى تطبيق القائمة النسبية بنسبة 100٪، حتى وإن تطلب ذلك تعديل الإعلان الدستوري، مؤكدا أنها خير ضمان لتمثيل جميع طوائف الشعب بعد عقود من غياب الديموقراطية.

كما أكد حمدين صباحي نفس الدعوة، مقترحا إلغاء النظام الفردي في الانتخابات مع منح المستقلين حق تشكيل قوائم لخوضها.

قال حمدين صباحي المرشح المحتمل في الانتخابات الرئاسية المقبلة انه سيدعم المقاومة ضد اسرائيل، سواء في لبنان او فلسطين بما فيها حركة المقاومة الاسلامية «حماس» و«حزب الله» اذا اصبح رئيسا لمصر، مشيرا الى ان مصير اتفاقية كامب ديڤيد الموقعة بين مصر واسرائيل سيحدده الشعب المصري، الذي لن تستطيع اي قوة بعد الثورة ان تقف امامه، لافتا الى ان حربه القادمة لن تكون مع اسرائيل، بل مع الفقر والفساد، مشددا على موقفه المناهض لتصدير الغاز الى تل ابيب.

واضاف صباحي خلال زيارته مدينة المحلة بالغربية امس الاول «من يرد ان يحكم مصر فعليه ان يرشح نفسه في الانتخابات، والفيصل هو الصندوق الانتخابي»، معتبرا ان الشعب لن يختار احدا على اساس ديني، مشددا على ضرورة الانتهاء من الفترة الانتقالية في اسرع وقت حتى تستقر الامور.

واشار صباحي الى ان الفكر المصري المعتدل قادر على احتواء التيارات الدينية المتطرفة، واعادتها الى التسامح بين المسلمين والمسيحيين، مضيفا ان اي محاولة لاستخدام الاسلام في التعصب محكوم عليها بالاعدام، لان ثورة 25 يناير آية من آيات الله على مصر، وان مصر ليست دولة علمانية تفصل بين الدين والدولة، لأن هذا اللفظ لا يلائم تاريخ مصر، وليست ايضا دولة دينية لكنها دولة مدنية، ودعا جميع القوى السياسية لحماية مكتسبات الثورة، والاهتمام بإعادة مصر الى مكانتها وبنائها من جديد.

الى ذلك وفي ضوء اندلاع الثورة المصرية وسقوط النظام المصري السابق قررت اسرائيل اعادة طباعة كتاب يحمل عنوان «وداعا للسلام بدون سلام» تم تأليفه منذ 30 عاما والذي توقع انهيار اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل كما تقرر توزيعه على 1500 مسؤول امني ومدني اسرائيلي من المعنيين بالامر.

واشار التقرير الذي نقله احد المواقع الدينية ان الكتاب الذي صدر منذ 30 عاما في 600 صفحة «بوحي والهام سمائي» للحاخام «شالوم دوف ولفا» زعيم منظمة ارض اسرائيل لنا الذي ادعى وقتها ان كل ما ورد في التوراة قد تحقق بسبب ذنوب اليهود الكثيرة.

واضاف التقرير ان الكتاب صدر للمرة الثانية بعد سقوط مبارك مباشرة واصبح هذا الكتاب متماشيا مع احداث العصر ومحققا للنبوءات التي وردت فيه من خلال عرضه للتاريخ الحقيقي للعلاقات السلمية بين مصر واسرائيل.

ويقول «شاي جيفن» السكرتير العام لمنظمة ارض اسرائيل لنا ان الهدف من توزيع الكتاب على القيادات المعنية بأمر السلام مع مصر والسياسيين، هو ان يشاهدوا بأعينهم الوضع كما تم تصوره من 30 عاما ولاستخلاص العظة من الكوارث التي انزلوها على شعب اسرائيل.

1954 و2011 عامان متباعدان لكنهما في مصر لا يختلفان

مصرية بالمايوه ملكة لجمال الكون في 54.. في 2011 تشدد ديني وثورة تكرر نفسها

دبي ـ العربية.نت: يقارن كثير من النخبة في مصر بين عامي 1954 و2011 باعتبار أوجه الشبه الكثيرة بينهما خلال فترتين انتقاليتين. الأولى بعد ثورة 1952 التي تولى فيها مجلس قيادة الثورة مقاليد الأمور، وهو نفسه كيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يتولى الأمور حاليا. وتذهب المقارنات إلى الشخصيتين الرئيستين في المرحلتين. الأولى بقيادة اللواء أركان حرب محمد نجيب، والثانية بقيادة المشير محمد حسين طنطاوي، وكلاهما أظهر تأييده للتحول الديموقراطي والنظام الحزبي والمدني وعودة الجيش إلى ثكناته. ولا تجهل المقارنات أيضا القوة الفاعلة في المرحلتين. الإخوان المسلمون في الأولى بقيادة مرشدها العام في ذلك الوقت حسن الهضيبي، وفي المرحلة الثانية بقيادة حزب «الحرية والعدالة» الذي يتزعمه قياديا الإخوان د.محمد مرسي ود.عصام العريان.

والأهم هنا هو اتجاه الناس في عام 1954 بالمقارنة مع عام 2011. في 1954 كانت هناك بساطة وتلقائية ووسطية في تعامل الكثيرين مع مسألة الدين والدولة وكان التشدد مختفيا تقريبا ولم تكن هناك قوة إسلامية ثانية مؤثرة غير جماعة الإخوان. أما في عام 2011 فبرزت بشدة قوة السلفيين في العمل السياسي وأصبحوا أكثر تأثيرا في الشارع من الإخوان، وبرزت قوتهم كثيرا في الحشد الجماهيري في مليونية جمعة الشريعة في 29 يوليو الماضي والتي أطلقت عليها بعض القوى السياسية المناوئة «جمعة قندهار» نتيجة للحشد الكبير الذي ظهر لأصحاب اللحى في ميدان التحرير.

في مقابل التشدد الديني في 2011، انتخب المصريون في 1954 ملكة جمال لمصر ذات أصول يونانية تدعى انتيغون كوستندا، وفازت في العام نفسه بلقب ملكة جمال العالم، وظهرت مرتدية المايوه أثناء تمثيلها مصر ضمن 16 متسابقة من دول أخرى في المسابقة التي نظمت في لندن في أكتوبر من ذلك العام.

وهي من مواليد الإسكندرية التي اشتهرت في العصر الملكي والسنوات الأولى من ثورة يوليو بجالية يونانية كبيرة كانت تعيش فيها وتملك المقاهي والكازينوهات وبعض الأندية الرياضية.

كانت تتحدث العربية بطلاقة إلى جانب اليونانية والفرنسية والإيطالية والانجليزية. وفي العام التالي أجبرها المناخ السياسي السائد على عدم الاشتراك في المسابقة التي نظمت في لندن أيضا بسبب الأجواء السياسية الملتهبة بين بريطانيا ومصر عقب الخلاف حول قناة السويس.

والمفاجأة ان مليونيات أيام «الجمع» وتسمياتها ليست اختراع 2011 في مصر وربيع الثورات العربية، فقد شهدت جمعة 27 مايو 1954 حشودا جماهيرية كبيرة خرجت من المساجد والمنازل والأحياء الشعبية منددة بقرار مجلس الثورة إقالة محمد نجيب من منصب رئيس الجمهورية.

في ذلك العام كان الصراع محتدما بين فريقين. الأول يمثله الإخوان المسلمون وجناح في الجيش يقوده نجيب، يطالب بعودة الجيش إلى ثكناته وإجراء الانتخابات. والثاني كان يتزعمه البكباشي جمال عبدالناصر والأقلية التي تمتلك النفوذ السياسي ووسائل الإعلام، وكانت تطالب بتأجيل الانتخابات وتعارض عودة الجيش إلى ثكناته وتمديد الفترة الانتقالية وتعيين مجلس رئاسي يؤهل الشعب للانتخابات.

في 2011 الفريقان موجودان، صورة طبق الأصل ما عدا تغير الأسماء، الجدل نفسه الخاص بإنهاء الفترة الانتقالية أو تمديدها، إجراء الانتخابات في موعدها أم تأجيلها حتى يتم تأهيل الأحزاب لها، استمرار الجيش أم عودته إلى ثكناته، استمرار المجلس العسكري في الحكم أم تعيين مجلس رئاسي.

في مارس 1954 بلغ هذا الصراع ذروته. حين دبرت قوى الفريق الثاني مظاهرات ضخمة اعترف عبدالناصر فيما بعد أنها تكلفت ألفي جنيه بأسعار تلك الأيام والتي تصل إلى الملايين مقارنة بالأسعار الحالية للجنيه، فوقتها كانت قيمة الجنيه أعلى من الإسترليني، ويساوي ما يزيد على 3 دولارات أميركية.

نجحت هذه المظاهرات ووفرت غطاء سياسيا لجبهة استمرار الفترة الانتقالية، وحدثت بعدها أحداث عنيفة.

الحشود الجماهيرية أجبرت مجلس قيادة الثورة على التراجع عن قراره بإقالة نجيب، لكن سرعان ما تمت الإقالة عقب تدبير إضراب المواصلات العامة التي شلت الحياة المصرية مطالبة بمنع فلول النظام السابق من العودة مستغلة الأحزاب والانتخابات. تعبير «الفلول» يستخدم أيضا في 2011.

في عام 1954 تم افتعال فوضى شديدة للتخلص من الرئيس محمد نجيب وخرجت مظاهرات تطالب بحكم الجيش ورفض مشروع دستور 1954 ورفض الديموقراطية.

وتزامن ذلك مع حملة تحريض من كتاب ومفكرين وإعلاميين صوروا للشعب أن عودة الحياة النيابية والأحزاب ستؤدي لعودة الفلول والفساد والإقطاع من جديد.

وكانت هذه الفوضى هي الرافعة التي استخدمت لتدشين حكم عسكري استمر 60 عاما، ونظرا لأنه كانت قد تمت تصفية جميع القوى الوطنية وحتى المعارضة داخل مجلس قيادة الثورة في العامين السابقين فقد فشلت تماما المسارات السلمية القانونية التي اتبعتها الأحزاب في نضالها على مدى الفترة من 1919 الى 1952 أمام هذا الأسلوب الجديد الذي استخدمه النظام العسكري.

في 26 مارس 1954 جاءت العناوين الرئيسية لأبرز الصحف المصرية في ذلك الوقت وهي «المصري» المقربة من حزب الوفد وكانت قبل الثورة لسان حاله، على النحو التالي: الإفراج عن الهضيبي وعودة جميع المعتقلين. حل مجلس الثورة يوم 24 يوليو وتسليم البلاد لممثلي الشعب. السماح بقيام الأحزاب. مجلس الثورة لا يؤلف حزبا. رئيس الجمهورية تنتخبه الجمعية التأسيسية. لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا تتأثر حرية الانتخابات. تشكيل حكومة مدنية محايدة تجري الانتخابات. إلغاء الأحكام العرفية والإفراج عن جميع المعتقلين. إلغاء القضاء الاستثنائي وإباحة الطعن في أحكامه.

في عام 2011 أعلن المجلس العسكري أيضا عن إنهاء قانون الطوارئ المعمول به منذ 30 عاما قبل الانتخابات البرلمانية. لكن تم العدول عن ذلك بعد أحداث السفارة الإسرائيلية، وتم توسيع مواده وتفعيله.

في جريدة الأخبار وبعد تخلي الثورة عن كل العناوين السابقة وإقالة نجيب جاء مانشيت جريدة «الأخبار» على النحو التالي: عبدالناصر يحذر من قوى الثورة المضادة (تعبير الثورة المضادة طغى أيضا على أحداث 2011).

وتضمن قرار مجلس قيادة الثورة في 14 نوفمبر بإقالة نجيب ما يلي: المادة الأولى: يعفى السيد الرئيس اللواء أ.ح.محمد نجيب من جميع المناصب التي يشغلها، على أن يبقى منصب رئاسة الجمهورية شاغرا. المادة الثانية: يستمر مجلس قيادة الثورة بقيادة السيد الرئيس البكباشي أ.ح.جمال عبدالناصر في تولي جميع سلطاته الحالية.